

نظم في القبة المختارين حامد

عدد الصفحات : 8

المختار بن حامد الديمانى

لله في قبضي وبسطي الحمد  
فالقبض منطوقا اتى عن مالك  
والسدل عنه لم يرد منطوقا  
وانما فهم مما قال لا  
وزاد نجل قاسم وكانا  
فاطلقا القبض بلفظ عم قد  
قضية مهملة فسي قوة  
ليست بنص في عموم الكره  
ومع ذلك فحملها على  
لاكن جمهور رجال الام  
خصوا الكراهة بحالة اعتقاد  
وهو الصحيح وله ادله  
ففتحها بالاعتماد البابا  
وقولها يعين نفسه به  
وبالحديث ختمت فافهمت  
وفي النظائر التي في الباب  
اذكلها في كره الاعتماد  
نعم على الظاهر بعضهم حمل  
ولم يسم ذلك البعض فلو  
وهم سوى الذين في ايدينا  
اذهاؤلاء قد تواطوا على

مصليا على النبي وبعد  
لايستطيع القوم نفى ذلك  
فات بلفظه ولن تطيقا  
اعرفه إلا بنفل طولا  
يكرهه في نسخة بيانا  
يحتمل التخصيص والقيد بقده  
جزئية لا قوة الكلية  
في نظر النظائر غير المرة  
اطلاقها لو لم تقيده قبلا  
من مخول منهم ومن مع  
وجوب او تخشع او اعتماد  
في الام نبه عليها الجمله  
يدل انها اعتمادا تابى  
فيه دليل واضح للذبه  
سنية لما به قد ختمت  
ايضا دليل لذوي الالباب  
والاتكاء او الاستناد  
وظاهر الانتقال انه الاقل  
سموا علمنا هل علموا هل علوا  
مولفا تهم نراها ديننا  
ان الكراهة تراعى العملا

تجمع في باب  
القول العاشر من  
ابواب اربعة اشياء  
في باب التعليل

فتنتفي اذ تنتفي علاتها  
حتى الذين زعموا السدل عمل  
كالشيخ عlish وكالتتاي  
كلام مالك على مرامه  
فان يكن صريحا ونصافلا  
كمثل لا اعرفه فانه  
من ذاك تسبيح السجود والركوع  
والقبض لا يعرفه واحتملا  
فسقط استدلالنا بلفظ لا  
فالله اعلم بقصد مالك  
هل الكراهة بذلك اراد  
وما به من ذاك احرم الامام  
لاكن نقول لابة الاقتدا  
كرهتم في الفرض فعل القبض  
ومالك قلدموه لاثر  
اراكم احتجاجتم باثر  
وفضل مالك ونجل القاسم  
وايس فيه البحث ان البحث في  
وعندنا انهما ما فسرا  
فقيدوه وهم عدول  
فالقبض لفظ مطلق وزيده  
وليس بن مطلق وبيننا

وبشوت علل اثباتها  
اهل المدينة ومالك سدل  
وعابد وقل لهاؤلاء  
يدل فلناخذ من كلامه  
اشكال والاشكال فيما احتملا  
قد قالها فميا يراه سنه  
وعند رفع من ركوع رفع كوع  
ذاك معانى بها تؤولا  
اعرفه لما غدا محتملا  
امانا نجم الهدى بذلك  
مطلقة او مع قيد كاعتماد  
فنحن ندخل عليه والسلام  
بالمصطفى في القبض باليد اليدا  
اذ مالك كرهه في الفرض  
في فضله ورد عن خير البشر  
فاثر القبض بذلك حر  
يعلمه الجاهل مثل العالم  
تحقيق معنى لفظ ذاك السلف  
لفظهما وفسرته الكبرا  
فما لنا عن نهجم عدول  
بقصد الاعتماد هو قيده  
مقيد تعارض ابينا

اولى ومن نظم مراق الاسعد  
وهاهنا يمكن جمع عندنا  
موافقا لنقل جمهور تقي  
فعارض المشهور راجح عليه  
تقديم راجح على المشهور  
هم مالكيون خليليون  
قول الامام قاله القرافي  
خالف وحياء وحديثا فحرام  
له وليس ياثم المجتهد  
مقيد كلامه او مطلق  
كلامه اعلم قطعا منا  
وعابد الوهاب غير رشد  
نعرفه بالاذن لا بالعين  
معنى كلام مالك والعتقي  
او يكرهان صوراً محصوره  
من مالكي وعلى اسمه ينص  
ابن جزى وابن عابد السلام  
ونجل حاجب ونجل العربي  
وذي الذخيرة وذي التمهيد  
لمسند كلقبض مجيدان  
وما حكى القباب والابى  
عن حبر طرطوشة والزناطي

وحمل مطلق على مقيد  
«والجمع واجب متى ما امكنا»  
يرد بالتاويل نقل العتقي  
وربما على الخلاف نحمله  
فمذهب الاكثر والجمهور  
وهو الذي يفتي به اللذونا  
ويفعل المقلدون ذا في  
وقال ايضا كل قول لامام  
تقليده ويسايم المقلد  
حاصله ابن قاسم مصدق  
حسب فهم من هم بمعنى  
اذن فنبت فهم نجل رشد  
الا لفهم كفو لذين  
وحيث كان البحث في تحقق  
هل كرها القبض بكل صوره  
بالحزفي المفصل ان يوتى بص  
مكافى فمتعقب كلام  
وعبد وهاب وفحل المذهب  
وما لدى الباجى والحفيد  
ونجل يونس ولاكن دان  
وما عياض قال وانلخمي  
عن الجماهير ونقلات

ابي المودة كمثل الخرشبي  
وكم حشيه وكالمواق  
والشبر خيتي وكالدردير  
شرح خليل حيث كرها قيدا  
ايضا محمد ابن عبد الباقي  
كذا الامير و كذلك الصاوي  
كراهة القبض بما يعتمد  
منفية علته او مثبته  
لم يذكر التاويل بالاطلاق فيه  
عند قضاء حاجة فذكره  
منطوقا او مفهوما ان تحمله  
او يتخضع او وجوبا يعتقد  
شروحه نفى كراهة قفي  
في الشيء نفى كل معلول له  
ليس مظنة اعتماد قطعا  
ضعيفتان وهو ذو اعتماد  
للقبض مالوا وعليه عولوا  
وبعض من عن عصره تاخرا  
خالفه نقل له اشتهار  
كراهة ان اعتماد اتفى  
دعواهم عموم كره لازما  
الا اذا صحت بعدل راو

وما لدى شراح او محشي  
والعدوى وكعبد الباقي  
وكالتئامى وكالاجهورى  
وكالسدوقى وعليش لدى  
وقال بالتقييد لا الاطلاق  
كذا ابن حمدون كذا المسناوى  
وما الكيون سواهم قيدوا  
بل بعضهم اطلق مطلوبيته  
وما خليل نفسه قال بفيه  
فهل سها عنه هنا وادكره  
واين في نص وفي شرح له  
كراهة القبض لمن لم يعتمد  
الم يكن مفهوما المنطوق في  
ان تنفى العلات نفى العله  
الا المظنة وان الوضعا  
والعلتان بعد الاعتماد  
ومن بتين العلتين اولوا  
والعلة التى التئامى استظها  
يريب منها انها استظها  
مع اعتراف هاؤلا بانقفا  
فقد تهافتوا لان لازما  
فاسأل بها النابغة الغلاوي

وقولهم نحن مقلدوننا  
قول بموجب لئن رجعنا  
فالقبض في مذهب مالك رجع  
ممن رواه مديو وصحبه  
روى السنوسي في شفاء الصدر  
وفي الموطأ الامام اقراه  
ففيه رام مالك تبيينه  
ولم يزل موطأ الامام  
وكان نحواً من الوف عشرة  
قبيل قبضه ببضع مائة  
وقولهم تقدم المدونه  
اخرها الخطاب والمعيار  
نعم تقدم على سواها  
كما يقدم ابن قاسم على  
وعلموا ذلك بمكثه زها  
ما فارق الامام مالكا الى  
وهل مع اتفاق صحب مالك  
«فنجو زيد مفردا انفع من  
ومقتضى التعليل ان يستثنى  
مثل ابن نافع الذي الى الحمام  
وقد اجاب مالك من ساله  
فكان هو مفتي المدينة

بنهج مالك مقيدوننا  
الى المدينة ليخرجنا  
اذ عنه صح وبه الحديث صح  
عنه وهو كان يعمل به  
ذالكم عن ابن عبد البر  
ستين عاما فاقران موطأه  
لما عليه عمل المدينة  
ينقصه الامام كل عام  
من الاحاديث الى ان حرره  
فكان فيه القبض بعض المثبت  
عليه قول ما عليه بينه  
عنه وقوم قدوة اخيار  
من الدواوين التي شرواها  
مطرف او ابن وهب مثلا  
عشرين عاما علمه فيها زها  
قرب وفاته بحول كملا  
يكون وهو مفرد كذلك  
عمر معنا مستجاز لن يهن  
من ذاك من فعل ذاك مثني  
لازم اربعين عاما الامام  
لمن يكون الادب بعد قال له  
من بعد مالك يدين دينه

وكان وابن قاسم بالقاهرة  
الى وفاته فعل ما رواه  
وكون اهل القطر كالايسدلون  
حق وعندهم على السدل دليل  
والاخذ بالظاهر لا ينتقد  
فعلهم لم يقفوا على كلام  
او وقفوا عليه لاكن قدموا  
واعتقدوا ما في المدونة قد  
وحسبوا الام من الموطأ  
وسمعوا ذكر التتائي عملا  
وسمعوا عlish وهو ما نقل  
وسمعوا تحامل الوازاني  
فهذه مقدمات شكل  
لاكن هاهه المقدمات  
قد راب منها فقد عزو مسند  
وان عندنا لها معارضا  
وقد راينا بعضها تهافتا  
وقولهم نبى هاذي المله  
ان الرسول من يطعه يهتدي  
والسنة الحججة عند مالك  
وعندهم بالمرسلات عرفا  
لاكنه لايد من رسوخ

ملازما لمالك مجاوره  
ءاخر قولى الامام لا سواه  
ويجهلون القبض عنه يعدلون  
من ظاهر الام وظاهر خليل  
الا اذا يخص او يقيد  
من فسر وامقيدا قول الامام  
فهمهم عن فهم من تقدموا  
ناقضه ما في الموطأ وقد  
اسرع خطوا وهو لم يبطأ  
اهل المدينة وما ان نقل  
قد ذكر النسخ ومن يسمع يخل  
اذما بالمسناوي في الميزان  
من نسخوا القبض بحكم السدل  
ليست لدينا بمسلمات  
اذا اقتصنا نسعها للموتد  
من النصوص عن اكابر رضى  
حيث يرى شيخ وكهل وفتى  
حديثه مضلة مضله  
وافضل الهدى هدى محمد  
لاغيرها وصحبه كذلك  
يحتج كالمسلسلات عرفا  
في العلم بالناسخ والمنسوخ

وهو امر منه قبل فرغا  
هبه مضلة فلا ضير اذا  
اما رواه مالك ودونه  
البيان الحكم دوناه  
قالوا فقد يروي الامام خبرا  
قلنا نعم لاكن اذن يقول  
اما ادعا نسخ حديث القبض  
النسخ لا يقع بالتخمين  
لاكن بنص متأخر على  
وعهدة النقل على من يدعي  
وما نفى القبض ابو حميد  
وانما سكت عنهما كما  
بل عنه في رواية اثبات  
هبه نفاه ثم مثبتونا  
ومثبتا قدم على ناف وما  
هذا ولا يشتبه اشتباها  
الاجتهاد هو بذل الوسع في  
وليس باذلا لوسع من جعل  
نص حديث محكم جا في الاب  
بل راجح فيه لقوة الدليل  
والامثال خوطب المقلد  
ومنعهم على المقلدين ان

من شاهد لغائب قد بلغا  
من المضلة الامام انقذا  
وساقه سحنون في المدونه  
او لعبا او عبثا او ما هو  
ولا يراه بل يرى منه برا  
ليس على ذا عمل منقول  
كما لعليش فغير مرضي  
ولا بالاحتمال والظنون  
منسوخه معارض له جلا  
ذلك وابن هاذه الدعوى دعي  
كالا ولا اثبت سدل الايدي  
سكت عن فضائل غيرهما  
للقبض قد نقلها اثبات  
له ثقات مثبتونا  
وجد قدمه على ما عدما  
دعوى اجتهاد باقتفاء طه  
تحصيل ظني من الحكم خفي  
يدا على يد وانما امثل  
والام فهو داخل في المذهب  
مشهور ايضا اذ به كثر قيل  
فيه بما قد خوطب المجتهد  
يستنبطوا من الكتاب والسنن



محلله حكم نأى مناطه  
اما الذي استنبطه من قبلهم  
فجاز ان يرجحوا قولاً على  
وطالع المعيار تلب فيه  
بل جاز ان يستنبطوا من الحديث  
ما لم اليه يسبقوا اصلاً كما  
قال ابن رحال وقال الابي  
هاذا ولا ادعوا لقبض احدا  
ولم اقل اثم من لم يقبض  
لا كما النذب قصارى الامر  
ولم اكذب ابن قاسم ولا  
وانما استندت في تفسير  
ولم او هن ما جرى به العمل  
وما به العمل غير مشهور  
وحيث لم اظفر بتقديم العمل  
ان كان نص ثم لابن العربي  
ولو وجدته وجدت قائمه له  
هاذا وبين جريان العمل  
بين بي منظومة للنابغه  
فانظر هناك شرط تقديم العمل  
فالحمد لله له نصلي